

## "الجارديان البريطانية": الهند أم الديمقراطية في العالم تقتل المسلمين وتنكل بهم



انتقد تقرير في جريدة "الجارديان" البريطانية ادعاء رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بأن بلاده "أم الديمقراطية في العالم" في وقت يتعرض فيه مسلموها للقتل، والتنكيل بهم من قبل الشرطة، ويعاني طلابهم من سوء المعاملة في المدارس.

وذكرت هذه الصحيفة البريطانية - في التقرير - أن مودي يحرص على إظهار الهند على أنها "أم الديمقراطية" واصفة فترة حكمه بأنها "أكثر الحقب غير الديمقراطية في تاريخ البلاد"... وجاء نشر التقرير -الذي أعدته رنا أيوب كاتبة العمود بصحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، بمناسبة انعقاد قمة العشرين التي تستضيفها العاصمة الهندية.

لكن هذه "المزايدات" - بحسب جارديان - لا تعدو أن تكون في واقع الأمر "مظهرا بغیضا"، فالحقيقة المرة أن الأقليات في الهند تتعرض في الوقت الراهن لهجمات لا هوادة فيها، وضربت الكاتبة مثلا على ذلك حادثة إطلاق شرطي يدعى شيتان كومار سينغ النار في 31 يوليو / تموز الماضي النار على ضابط كبير، ثم شرع في قتل 3 ركاب مسلمين.

وبعد أيام من الحادثة، أنحى رئيس وزراء ولاية آسام الشمالية الشرقية، هيمانتا بيسوا سارما، باللائمة على بائعي الخضراوات المسلمين لتسببهم في ارتفاع معدل التضخم بالولاية.

مثال آخر ساقه تقرير الصحيفة البريطانية، تمثل في اندلاع أعمال شغب طائفية بالقرب من دلهي حيث أقدم حشد من الهندوس على إحراق مسجد.

وفي وقت سابق من هذا العام، نُظمت العشرات من المسيرات في جميع أنحاء ولاية ماهاراشترا، حضرها قادة من حزب بهاراتيا جانانا الذي يتزعمه مودي، للمطالبة بقوانين ضد الزواج بين الأديان.

ويتعرض مسلمو الهند للإذلال في الشوارع، وشيطنتهم وتشويه سمعتهم على شاشات السينما. فقد أشاد مودي ودافع بمؤتمرته الانتخابية- عن فيلمين وُجهت إليهما سهام النقد باعتبارهما معاديين بشدة للإسلام، وهما "ملفات كشمير" و"قصة كيرالا" حتى أن بعض حكومات الولايات أعفت الفيلم من بعض الضرائب الترفيفية.

وفي ظل الثقافة المشبعة بالصور التي تظهر المسلمين على أنهم خونة مناهضون للهند، لم يكن مفاجئاً أن وجدت هذه البلاد نفسها إزاء حادثة تعرض فيها تلميذ مسلم للصفع من زملائه نزولاً على تعليمات من معلمتهم.

وأوضحت غارديان - في تقريرها - أن مودي يتحدث بلسانين: فهو يتكلم بطلاقة عن غاندي والديمقراطية أمام أنظار العالم، لكنه يؤثر "لغة الصمت" عندما يتعلق الأمر بالتصرفات الهندوسية القومية "العنيفة".

وتضيف أن المناقشات الجارية الآن - خلال أسبوع انعقاد قمة العشرين - تركز على إعادة تسمية الهند واستبدالها بكلمة "بهارت" باللغة الهندية، وذلك "للتحرر من القيود الاستعمارية"... وتعتقد الكاتبة في تقريرها أن الدافع وراء تلك المناقشات هو - بلا شك - رغبة اليمين السياسي في استعادة "المجد الهندوسي" للأمة.

ويُحمل التقرير الدول الأجنبية وزر الدعاية الإعلامية الخاطفة التي تصف الهند بأنها أكبر ديمقراطية بالعالم، حرصاً على مصالحها التجارية والجيو إستراتيجية، أو بسبب التكاثر والسداحة، متهمة تلك البلدان بالتواطؤ في الدفع للتدهور المتسارع للقيم الديمقراطية في الهند.

### لماذا يسعى "مودى" وحزبه لتغيير اسم الهند إلى بهارات؟

تغيير الأسماء الإسلامية للمدن والقرى والأحياء والشوارع، وحتى محطات القطارات أمر محبّب إلى قلب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودى وزعماء حزبه، ولم يكن ليخطر ببال أحد قبل هذا الأسبوع أن اسم الهند الرسمي "India" سيتم تغييره هو الآخر.

فمنذ وصول مودى للحكم في مايو/أيار 2014، غُيّرت مئات أسماء المعالم الإسلامية، كما غُيّرت مناهج التاريخ في المدارس والكتليات الهندية، وجرى حذف أبواب فصول تتناول عهد المسلمين بالجملة، بزعم أن العهد الإسلامي في الهند كان استعماراً، ولذلك لا بد من تصحيح التاريخ وإزالة آثار الاستعمار.

ووصفت الأستاذة الأميركية أودريه ترشك، هذه السياسات المتكررة للحكومة الهندية ورغبتها بإزالة أي معلم يشير إلى إسهامات الحكّام المسلمين بالنهوض بالهند خلال قرون حكمهم الطويل، بأنها عملية "إبادة للماضي"، ستؤدي لنشوء أجيال جديدة لا تعرف للمسلمين دوراً في رقي الهند وتطورها.

ما دفع مودى إلى التفكير بتغيير اسم الهند هو اجتماع ضم زعماء 26 حزبا معارضا، حيث أطلقوا كلمة "إنديا" على تحالفهم الجديد، وهو اختصار يجمع الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية من اسم اتحادهم "التحالف الهندي القومي للتطوير الشامل (India Inclusive National Development Alliance)".

وخلال فترة تراشق الاتهامات بين الجانبين، خرجت صورة لبطاقة دعوة من رئيسة جمهورية الهند، دروبادي مورمو، لزعماء قمة مجموعة العشرين G20، كُتبت فيها باللغة الإنجليزية أنها موجهة من "رئيسة بهارات" بدلا من "رئيسة إنديا"، كما جرت العادة في الوثائق المكتوبة باللغة الإنجليزية، ثم تبع ذلك ورقة رسمية وُزعت بمناسبة زيارة مودى هذا الأسبوع لإندونيسيا، تصفه بأنه "رئيس وزراء بهارات".

التفكير بتغيير اسم البلد يعدّ سابقة في تاريخ الهند على المستوى الرسمي، التي مر على استقلالها 75 عاماً، وعلى الرغم من أنه لم يتغير الاسم بشكل رسمي حتى اليوم، فإن هناك تكهنات أن مودى سيطرح الفكرة رسمياً من خلال تمرير قانون عبر البرلمان، حين انعقاده لمدة 5 أيام، ابتداءً من 18 سبتمبر/أيلول.

للهند ثلاثة أسماء؛ هي: إنديا وبهارات وهندوستان، وقد استخدم الدستور الهندي كلا من "إنديا" و"بهارات" اسمين رسميين للهند، ويُستخدم اسم "بهارات" في الوثائق الصادرة باللغة الهندية، بينما يُستخدم اسم "إنديا" في الوثائق الصادرة بالإنجليزية. لم يفرض الإنجليز اسم "إنديا" على الهند، بل كان مستخدماً قبل مجيئهم إليها، حيث إن اليونانيين أطلقوا هذا الاسم لأول مرة حين غزوا الهند قبل ألفي سنة، تأثراً باسم نهر "إندوس" الذي يجري في شمال الهند (باكستان الآن). أما الاسم الثاني "بهارات Bharat" فقد ظل الهندوس يستخدمونه منذ أكثر من ألفي سنة، ويقال إنه يعود لحاكم هندوسي في قديم الزمان.

أما الاسم الثالث "هندوستان" فاستخدمه الفرس، ثم الحكام المسلمون عبر الحكم الإسلامي الطويل، ولا يزال مسلمو الهند يستخدمونه، كما استخدمه الإيرانيون والأتراك.

### مسلمو الهند في 70 عاماً:

#### من شركاء الاستقلال إلى ضحايا التطرف الهندوسي

تظل الطامة الكبرى التي ضربت مسلمي الهند في الصميم هي تقسيم البلاد إلى ثلاثة أجزاء سنة 1947 إبان الاستقلال، حين ظهرت دولة الهند بحدودها الحالية، ودولة باكستان بقسمها الغربي (باكستان اليوم)، ودولة باكستان بقسمها الشرقي (دولة بنغلاديش منذ استقلالها عن باكستان سنة 1971).

وبعد أن تلاقت مصالح الإنجليز والهندوس وبعض قادة المسلمين على تقسيم البلاد، كانت النتيجة انقسام مسلمي الهند إلى 3 كتل سكانية منفصلة: جزء في الغرب (باكستان)، وجزء في الشرق (بنغلاديش)، وجزء بقي في الهند. وبينما صار الجزآن الغربي والشرقي دولتين مستقلتين، بات الجزء الثالث رهينة السياسات المحلية التي عملت في أحيان كثيرة على تهميشهم طيلة العقود السبعة الماضية.

لقد تبوأ مسلمو الهند قبل تقسيم البلاد مواقع الصدارة في العالم الإسلامي في مجالات عديدة سياسية وفكرية وعلمية، وظهر فيهم أمثال الزعيم "محمد علي جوهر" (المدفون في باحة المسجد الأقصى)، والشاعر "محمد إقبال"، والمؤرخ العلامة "شibli النعماني"، وغيرهم كثيرون ممن أناروا الطريق في أحلك أيام الاستعمار، ورفعوا أصوات الشعوب الإسلامية المقهورة، وتصدّوا للمستشرقين. وقد أتت أول هزة لمسلمي الهند حين هاجرت نخبته من سياسيين وتجار ومسؤولين وضباط إلى دولة باكستان الجديدة، علاوة على التهجير القسري للمسلمين على الحدود الغربية المتاخمة لباكستان، وبخاصة من ولاية البنجاب الشرقية (الهندية)، التي مثل مسلموها 33% من سكانها عند التقسيم، ثم هبطت نسبتهم في أول إحصاء بعد الاستقلال إلى 0.5% فقط، تاركين وراءهم آلاف المساجد والمدارس الدينية والمزارات والمقابر التي لا يزال معظمها في قبضة الشيخ والهندوس.

تزامنت مع التقسيم اضطرابات طائفية في معظم أنحاء شمال الهند وشرقها وغربها؛ ما أدى إلى هجرة 10 ملايين مسلم إلى الدولة الجديدة، قُتل منهم نحو 3 ملايين في الطريق. وقد تم استئول على عشرات الألوف من ممتلكات المسلمين حتى حين هاجر أحد أفراد الأسرة فقط وظل بقيتهم. وحين هدأت الأمور، بدأ مسلمو الهند ملمة جراحهم، وساعدهم في ذلك وجود زعيم علماني مثل رئيس الوزراء الأول للبلاد "جواهرلال نهرو"، والقائد المسلم المتحالف معه "أبو الكلام آزاد"، أول وزير تعليم للهند بعد الاستقلال.

اتسمت حقبة الخمسينيات بالهدوء، فعكف المسلمون على إعادة ترتيب أوراقهم، ولكن ما إن ضعفت قبضة "نهرو" في أوائل الستينيات حتى بدأت الاضطرابات الطائفية من جديد في أماكن عديدة تتع فيها المسلمون بحالة اقتصادية جيدة، وقد أدى هذا

إلى موجة جديدة من الهجرة إلى باكستان الغربية والشرقية، ولم تنته الهجرة إلا بعد هزيمة باكستان أمام الهند سنة 1971 وظهور دولة بنغلاديش، إذ أيقن مسلمو الهند حينها ألا مستقبل لهم إلا في الهند، ومن ثمّ بدؤوا يهتمون ببناء حياتهم ومؤسستهم رغم تنامي حضور الحركة القومية الهندوسية، التي هدفت إلى تهميشهم وتحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية.

استمرت الاضطرابات الطائفية من وقت لآخر، لا سيّما في المدن، التي تمتّع مسلموها ببعض الرفاهة الاقتصادية وبالسيطرة على بعض الصناعات، مثل صناعة النسيج في "واراناسي" و"مالينغاؤن" و"بهيواندي"، وصناعة الأواني النحاسية في "مراد آباد"، ومصنوعات الزجاج في "فيروز آباد"، والأفقال في "عليغره". ومن أمثلة المدن التي شهدت اضطرابات طائفية كبرى في هذه الفترة: "أحمد آباد" (1969)، و"مراد آباد" (1980)، و"بهيواندي" (1984)، و"ميروت" (1987)، و"بهاغلبور" (1989)، علاوة على اضطرابات في شتى أنحاء شمال الهند ومومباي عقب هدم المسجد "البابري" (1992)، وأحداث "كوجرات" الدامية عام 2002 حين كان "ناريندرا مودي"، رئيس وزراء الهند الحالي، رئيسا للولاية، وأخيرا أحداث "مُظفّر ناغار" عام 2013 ودلهي عام 2020. وفي كل من هذه الأحداث قُتِل مئات بل وأحيانا آلاف من المسلمين، وحُرقت ممتلكاتهم، وفي بعض الأحيان اضطروا المسلمون إلى النزوح عن قراهم وأحيائهم. وتقع الاضطرابات الطائفية في الهند حاليا بمعدل حوالي 750 مرة سنويا بحسب تقارير وزارة الداخلية الهندية.

### صعود القومية الهندوسية

بدأ مسلمو الهند ببناء حياتهم ومؤسستهم رغم تنامي حضور الحركة القومية الهندوسية، التي هدفت إلى تهميشهم وتحويلهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية. (رويتز)

اتخذ تهميش المسلمين أشكالا عديدة حتى عندما حكم حزب المؤتمر "العلماني" البلاد، فقد أزيحت اللغة الأردية باعتبارها "لغة المسلمين" (والأردية هي الهندية بلهجتها الشمالية مكتوبة بالحروف العربية والفارسية)، وأغلقت آلاف المدارس الحكومية الناطقة بالأردية. وبدأت تتضاءل فرص توظيف المسلمين، وتُجوهل تعيينهم عن عمد في أي مناصب سيادية، حتى بات المسلمون اليوم أقل حظا من كل الفئات الأخرى في الحصول على الوظائف الحكومية والخاصة. وقد بدأ التدخل أيضا في الأحوال الشخصية الإسلامية رغم وجود قانون الشريعة لسنة 1937 الذي يحمي الأحوال الشخصية الإسلامية، وأُلغيت صفة "مؤسسة أقلية" عن جامعة عليغره الإسلامية، وهي صفة منحت المسلمين بعض الامتيازات في السابق.

ولكن، لأن حزب المؤتمر اعتمد دوما على أصوات المسلمين للفوز في الانتخابات، ظهر اهتمامه بهم من وقت لآخر، مثل تعيين بعضهم في مناصب رمزية، كرئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية وحكّام الولايات، وهي مناصب لا يتمتع أصحابها بسلطات تنفيذية واسعة، وكذلك تعيين بعض الوزراء المسلمين في الحكومة المركزية وحكومات الولايات لمقاومة قطار الاضطهاد تارة، مع الرضوخ تارة أخرى لرغبات الشارع الهندوسي خشية فقدان أغلبية الرأي العام الهندي، وهي سياسة اتبعتها "إنديرا غاندي" بصورة مكشوفة عندما عادت إلى الحكم من جديد في أواخر السبعينيات خلفا لحكومة قومية هندوسية قصيرة.

في هذه الفترة أظهرت الحكومة اهتمامها بالمسلمين من وقت لآخر، ولكن وعودها بقيت حبرا على ورق، وعلى رأسها برنامج "النقاط الخمس عشرة" الذي أصدرته "إنديرا غاندي" سنة 1975 لتحسين وضع الأقليات وخصوصا المسلمين. وقد جدّدت الحكومات اللاحقة البرنامج وطوّرتة دون أن يُنفذ، كما أنشأت "إنديرا" لجانا لدراسة أوضاع المسلمين، مثل لجنة "غوبال سينغ" سنة 1983، التي لم تُنفذ توصياتها. وفيما بعد، حطّت حكومة رئيس الوزراء "مانموهان سينغ" في مطلع الألفية خطوة كبيرة حين

عيّنت لجنة برئاسة القاضي "ساتشر" لدراسة أوضاع الأقلية المسلمة سنة 2005، وقدمت هذه اللجنة تقريرها في السنة التالية، واستخلصت أن وضع المسلمين بات أسوأ من "الداليت" (المنبوذين في النظام الطبقي الهندوسي).

قبلت حكومة حزب المؤتمر على مضمّن بعض توصيات لجنة ساتشر، مثل بدء برنامج المنح الدراسية للطلاب المسلمين، وإطلاق برامج لتحسين أحوال مناطقهم، وتحديد المدارس الدينية الإسلامية؛ ولكن الحكومة لم تنفذ توصيات مهمة أخرى، مثل سنّ قانون لكبح العنف الطائفي يسمح بمسائلة المسؤولين المحليين عند وقوع أي اضطرابات طائفية في مناطقهم، ولم تتحرك الحكومة أيضا لتغيير تخصيص مناطق الأكثرية المسلمة على أنها دوائر خاصة بالمنبوذين أو النساء، وتقسيمها إلى عدة دوائر بهدف تقويض أهمية أصوات المسلمين.

ثم أتت حكومة "مودي" قبل 10 سنوات وبدأت تُقلّص المخصّصات المالية لهذه البرامج حتى ألغت معظمها. وبينما أوصت مفوضية القاضي "ميسرا" عام 2007 بتخصيص 10% من الوظائف الحكومية للمسلمين، فإن توصياتها لم تُنفذ.

### المسلمون .. 200 مليون على هامش الهند

على مستوى التمثيل النيابي، كان ينبغي أن يكون عدد النواب المسلمين نحو 80 أو 90 نائبا في البرلمان الهندي المنتخب (الذي يتكون من 543 نائبا) بالنظر إلى نسبتهم بين السكان، ولكن بسبب السياسات المحففة لم يحصل المسلمون في أفضل الأحوال إلا على نصف هذا الرقم طيلة تاريخ الهند الحديث. ومن أسباب ضعف المسلمين السياسي أنهم مشتتون في كل أنحاء الهند، غير أن هناك جيوبا يُشكّلون فيها أكثرية، مثل "كشمير" و"شمال كيرالا" وجنوب "آسام" ومدينة "حيدر آباد" ومدينة "رام بور" ومديرية "مرشد آباد". وتبلغ نسبة المسلمين حاليا 14.23% من السكان بحسب آخر إحصاء أجري سنة 2011. وقد وصل التهميش السياسي لمسلمي الهند اليوم إلى حد أن الحكومة المركزية ليس فيها اليوم وزير مسلم لأول مرة في تاريخ الهند، في تجسيد عملي للتهميش ولخطط التيار القومي الهندوسي.

بالتزامن مع هذا التهميش السياسي، هنالك حرب مستمرة على المهّن التي لا يزال المسلمون يمتازون فيها، مثل صناعة الجلود واللحوم. وبسبب عدم قبول المسلمين في الوظائف الحكومية، وحتى في بعض وظائف القطاع الخاص، يعمل أغلب المسلمين في مهّن حرة أو يفتحون دكاكين صغيرة أو يبيعون السلع على عربات، ولذلك يُعدّ معدل دخل الأسرة المسلمة الأدنى في الهند، وكذا صارت نسبة المسلمين في المهّن الحرة الأعلى مقارنة بنظرائهم من الجماعات السكانية الأخرى.

في غضون ذلك، تعتمد السلطات الهندية إلى إهلاء المسلمين عن المطالبة بتمثيل سياسي عادل وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وذلك عن طريق شغلهم بقضايا جزئية على شاكلة مطالبة بعض الحركات الهندوسية بهدم مساجد أثرية بحجة وجود أنقاض معابد هندوسية تحتها هدمها المسلمون في وقت سابق، وبدأ هذا بالمسجد البابري الذي وضعوا فيه الأصنام عام 1949، ثم هدموه في ديسمبر 1992، وأخيرا استولوا على أرضه نهائيا بقرار مححف من المحكمة العليا في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وقد جاء قرار المحكمة رغم اعترافها في حيثيات الحكم بأن المسجد البابري ظل مسجدا لمدة 5 قرون، وأن وضع الأصنام فيه عام 1949 كان جريمة، وأن هدمه عام 1992 كان جريمة أيضا، ومع ذلك حكمت بإعطاء الأرض للطائفة الهندوسية.

بدأت الحركات الهندوسية بعدئذ تطالب بمساجد أثرية أخرى، وكانوا في البداية يطالبون ب3 مساجد، ثم صاروا 300 مسجد، حتى وصلت القائمة إلى آلاف المساجد حول الهند. وقد وضع "مودي" أساس المعبد الفخم الذي بدأ بناؤه على أرض المسجد البابري في أغسطس/آب 2020، فيما عدّه وأنصاره الانتصار النهائي للقومية الهندوسية على العلمانية، وإيدانا بميلاد هند جديدة

وفقا للتعريف القومي الهندوسي. وسيُجرى افتتاح المعبد في أوائل السنة القادمة قبيل الانتخابات العامة في مايو 2024 كي يُفيد حزب "بهارتيا جنتا" من الحدث سياسيا... وبحسب الأرقام الرسمية، يوجد في الهند أكبر عدد من الأوقاف الإسلامية (حوالي 600 ألف وقف إسلامي مُسجّل لدى دوائر الأوقاف الحكومية)، ولكن الحكومة بدأت منذ أيام الإنجليز تستولي على الأوقاف لأغراض مختلفة، ثم استمرت الهجمة على الأوقاف إلى يومنا هذا، إذ استولت الحكومة والسياسيون والأهالي (ومنهم مسلمون للمفارقة) على الأوقاف في كل أنحاء الهند. وفي دلهي نفسها، اعترفت حكومة "إنديرا غاندي" في السبعينيات بوجود أكثر من 900 وقف في حوزة إدارات حكومية في المدينة. وبعد مفاوضات مضية مع الزعماء المسلمين، رضيت بنقل 123 منها إلى دائرة الأوقاف في دلهي سنة 1984، دون أن يُنفذ الاتفاق حتى الآن.

### تُهَم الإرهاب وتهديدات سحب الجنسية

بعد هدم المسجد البابري سنة 1992، بدأ اعتقال الشبان المسلمين بتهمة "الإرهاب" في خضم الاضطرابات الطائفية آنذاك. وبعد صعود مفهوم الحرب على الإرهاب بالتزامن مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، تزايدت وتيرة فبركة القضايا واختلاق منظمات وهمية وشن حملات اعتقال للمسلمين. ويُعتقل سنويا آلاف الشبان المسلمين، ويُفرج عن بعضهم بعد سنوات طويلة قد تصل إلى 20 سنة أو أكثر بعد إجراءات قضائية بطيئة تؤدي إلى تحطيم حياتهم وأسرهم. أما نسَب الإدانة الفعلية فهي في حدود 2% فقط، وهي معظمها إدانات بسبب تزيف الشرطة وقوات الأمن للأدلة، كما يُجبر الشباب أحيانا على الإقرار باعترافات كاذبة تحت التهديد بالقتل والتعذيب وانتهاك أعراض أسرهم. وتدّعي المخابرات الهندية وجود أفرع لتنظيمات القاعدة وداعش و"الشكر طيبة" وغيرها في الهند، ومن ثمّ تعتقل الشباب بتهمة الانتماء إلى تلك التنظيمات. وكان "أدواني"، وزير داخلية الحكومة القومية الهندوسية بين عامي 1999-2004، يردد مقولة: "ليس كل المسلمين إرهابيين، ولكن كل الإرهابيين مسلمون".

أتت أخطر خطوات حكومة "مودي" في هذا الصدد بتغيير قانون الجنسية سنة 2019 وإعلان عزمها إجراء مسح شامل في كل أنحاء الهند لنزع الجنسية عمّن لا يملك أوراقا كافية لإثبات هويته، مع وجود باب خلفي للهندوس دون غيرهم ممن ليست عندهم هذه الأوراق إن قدّموا إقرارات بأنهم جاؤوا من أفغانستان أو باكستان أو بنغلاديش، وقد كان القانون اعتداءً صارخا على نص الدستور الهندي وروحه الذي يقول بعلمانية الدولة والمساواة بين المواطنين، وتسبب ذلك في حركة معارضة عارمة، حيث استمرت المظاهرات ليل نهار في المئات من مدن الهند لأكثر من 3 أشهر من ديسمبر/كانون الأول 2019 إلى مارس/آذار 2020، ولم تتمكن الحكومة من كبحها إلا بعد إعلان الإغلاق التام بسبب جائحة كورونا.

توقف العمل بقانون الجنسية الجديد بسبب المظاهرات، لكن الحكومة الهندية لا تزال تكرر من وقت لآخر أنها ستُنقذه لطردهم "الدخلاء" (من المسلمين على الأغلب) بحسب تعبير "أميت شاه"، وزير داخلية "مودي"، الذي وصفهم بـ"النمل الأبيض" ووعد بإلقائهم في بحر البنغال. ويُعتقَد أنه لو نُقذ القانون فإن نحو 30-40 مليون مسلم سيفقدون جنسيتهم الهندية في ضوء إجراء مماثل جرى في ولاية "آسام" سنة 2019، حيث فقَد نحو مليوني شخص جنسيتهم من أصل 34 مليوناً هم سكان الولاية. وردّا على المظاهرات، بدأت السلطات في استخدام البلدوزرات لهدم بيوت قادة الحراك في الولايات التي حكمها حزب "بهارتيا جنتا". وقد توسعت السلطات لاحقا في هدم بيوت المسلمين ومتاجرهم والمدارس الإسلامية والمساجد بحجة أنها "غير مرخصة"، رغم أن الهندوس يملكون معظم المباني غير المرخصة في البلاد دون التعرض لهم.

أخيراً، جرى فجأة وبدون مؤشرات سابقة إلغاء الحكم الذاتي لولاية جامو وكشمير في أغسطس/آب 2019، وحُوِّلت إلى منطقة تابعة للحكومة المركزية مباشرة، وسُجن معظم السياسيين بها أو فُرضت الإقامة الجبرية عليهم، وقُطعت خطوط الإنترنت والهواتف المحمولة في الولاية كلما قامت مظاهرة أو حركة احتجاجاً على سياسات الحكومة، حتى أصبحت كشمير أكثر مناطق العالم انقطاعاً عن الإنترنت، وتحولت فعلياً إلى أكبر سجن مفتوح في العالم.

## المسلمون والهندوتفا

تنبع معظم مشكلات المسلمين والأقليات الدينية في الهند من الحركة القومية الهندوسية والأيدولوجيا الخاصة بها المعروفة بالهندوتفا (Hindutva)، التي ترى أنه لا مكان للمسلمين والمسيحيين في الهند، وأن عليهم أن يعيشوا فيها ضيوفاً لأن لهم مقدسات خارجها (في المنطقة العربية)، على عكس الهندوس الذين يدينون بالولاء الوطني والديني معاً لأرض الهند المقدسة. وقد عمل تنظيم السانغ (RSS) الأكبر في البلاد، الذي يعتنق هذه الفكرة، بجهد ودأب منذ تأسيسه عام 1925 لنشر أفكاره وزيادة أتباعه، حتى وصل ذراعه السياسي (حزب "بهارتيا جنتا") إلى الحكم لأول مرة بين عامي 1999-2004، بيد أنه لم يتمتع بالأكثرية في البرلمان آنذاك، وحكم على رأس ائتلاف من 23 حزبا، ومن ثم لم تكن له الحرية الكاملة في سياساته. وقد تغير هذا الوضع حين فاز الحزب بأغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات 2014، ثم مرة أخرى في انتخابات 2019 بزعامه "مودي".

منذئذ بدأ تنفيذ برامج الحركة الهندوسية بلا هوادة، فبدأ التصييق على المسلمين، وإلغاء بعض البرامج التي بدأتها حكومة حزب المؤتمر بعد توصيات لجنة ساتشر، وإطلاق العنان لميليشيات السانغ للهجوم على المسلمين بتهمة أكل لحم البقر ودُجِّه. وقد أخذت الدائرة تتسع في السنوات التسع الماضية، حتى صار عادياً الآن أن يُعتدى على المسلمين في الشوارع والأوتوبيسات والقطارات، وأن تُمنع الطالبات المسلمات من ارتداء الحجاب في أماكن كثيرة، ومنع اللحم الحلال أثناء الأعياد الهندوسية، ونشر تعليقات مسيئة للمسلمين والإسلام على شبكات التواصل الاجتماعي وفي أدبيات غلاة الهندوس.

يحدث كل هذا بصفة يومية ولا يُتخذ أي إجراء ضد المجرمين، وحتى حين يتحرك القضاء بعد احتجاجات وشكاوى، سرعان ما يُفْرَج عن المجرمين بعد أيام أو أسابيع قليلة، بما في ذلك القتل منهم. وفي الوقت نفسه، يُعتقل أي مسلم أو مسيحي متَّهَم بإغراء هندوسي لاعتناق الإسلام أو المسيحية. كما يجري على قدم وساق إجبار المسلمين والمسيحيين الجدد من الطبقات الدنيا وسكان الأرياف، الذين اعتنقوا الإسلام والمسيحية هرباً من النظام الطبقي الهندوسي، على ترك ديانتهم و"العودة إلى البيت"، أي اعتناق الهندوسية من جديد، وذلك بإغرائهم بمكتسبات مادية ووظائف حكومية. ومنذ ديسمبر / كانون الأول 2021 هناك حديث متكرر على لسان غلاة قادة الهندوس عن بدء حرب إبادة على المسلمين والاستعداد لها، ويقول خبير الإبادة الجماعية الأميركي "غريغوري ستانتون" إن الهند أكملت كل المراحل التسع التي تُمهِّد الطريق لوقوع إبادة جماعية، ولم يبق منها إلا التنفيذ الفعلي. وهناك مخاوف من حدوث جرائم كبرى في أوائل السنة القادمة قبيل الانتخابات العامة، وللإستفادة من الاستقطاب والحصول على أصوات أكثر.

لقد تردَّت طيلة العقود السبعة الماضية أوضاع مسلمي الهند بعد أن كانوا نخبه العالم الإسلامي وقادته قبل استقلال البلاد سنة 1947، إلى وضع فقدوا فيه زمام السيطرة على حياتهم اليومية، وصارت الحركة القومية الهندوسية تعبت بالبلاد وبمصير الأقليات فيها كيفما شاءت، ولذا بدأت نخبه مسلمي الهند تهاجر من جديد إلى خارج البلاد في تكرر للطامة الكبرى التي تعرَّضوا لها عند

تقسيم البلاد، وهي هجرات ستترك فراغا كبيرا يستفيد منه غلاة الهندوس بلا شك، ويعينهم على تنفيذ خططهم مع الحد الأدنى من المقاومة.

حفظ الله البشرية من كل تطرف  
وحفظ الله المسلمين من كل بغضاء وحقد.